

4-3-2018

## العلاقة بين مصادر الأموال واستخداماتها - دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية الأردنية - Sources and Uses of Funds An Empirical Study on the Jordanian Islamic Banks

Abdullah Youssef Saadeh  
Jordan University, aasaadeh@yahoo.com

Follow this and additional works at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois>



Part of the [Islamic Studies Commons](#)

---

### Recommended Citation

Saadeh, Abdullah Youssef (2018) "العلاقة بين مصادر الأموال واستخداماتها - دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية الأردنية - Sources and Uses of Funds An Empirical Study on the Jordanian Islamic Banks," *Jordan Journal of Islamic Studies*: Vol. 14: Iss. 2, Article 8.

Available at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois/vol14/iss2/8>

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in Jordan Journal of Islamic Studies by an authorized editor. The journal is hosted on [Digital Commons](#), an Elsevier platform. For more information, please contact [rakan@aarj.edu.jo](mailto:rakan@aarj.edu.jo), [marah@aarj.edu.jo](mailto:marah@aarj.edu.jo), [u.murad@aarj.edu.jo](mailto:u.murad@aarj.edu.jo).

## العلاقة بين مصادر الأموال واستخداماتها - دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية الأردنية -

د. عبد الله يوسف سعادة\*

تاريخ قبول البحث: ٢٣/٨/٢٠١٧م

تاريخ وصول البحث: ١٢/٢/٢٠١٧م

### ملخص

تتناول هذه الدراسة العلاقة بين جانبي قائمة المركز المالي للمصارف الإسلامية (قائمة المصادر والاستخدامات)، وهما: جانب المطلوبات وحقوق الملكية، وفيه الودائع التي تعد أهم مصادر الحصول على الأموال في المصارف التجارية (التقليدية والإسلامية)، وجانب الموجودات في الطرف الآخر من القائمة، والذي يمثل استخدامات تلك الأموال. هدفت الدراسة إلى بيان أثر مجموع الودائع (الائتمانية والاستثمارية) في العائد على الموجودات (ROA) للمصارف الإسلامية الأردنية خلال المدة (٢٠١٢-٢٠١٦م)، وقد تم اختيار مجموع الودائع كمتغير مستقل؛ لدراسة أثره في المتغير التابع (العائد على الموجودات)، وشملت عينة الدراسة البنك الإسلامي الأردني، والبنك العربي الإسلامي الدولي. وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر ذي دلالة لمجموع الودائع في العائد على الموجودات (ROA) في المصارف الإسلامية الأردنية، مما يدل على طبيعة العلاقة الطردية المنطقية بين مصادر الحصول على الأموال (كالودائع) واستخدامات أو توظيفات تلك الأموال في جانب الموجودات. وأوصت الدراسة بضرورة اهتمام إدارات المصارف الإسلامية بصيغ التمويل والاستثمار من جانبي المصادر والاستخدامات، وكذلك ضرورة العمل على إدراج الودائع بكافة أنواعها: الائتمانية (الجارية) والاستثمارية المطلقة والمقيدة ضمن بنود خاصة في التقارير السنوية. **الكلمات المفتاحية:** مصادر الأموال، استخدامات الأموال، الودائع الائتمانية (الجارية) والاستثمارية، العائد على الموجودات (ROA).

### Abstract

This study point out the relationship between both sides of Islamic Banks balance sheets, Liabilities and Equity side, where Deposits are the most important Source of money for the banks, and the Assets on the other side from the statement, where it presents the uses of these funds.

The study aimed to show the impact of Total Deposits (Credit and Investment) on the Return on Assets (ROA) for the Jordanian Islamic Banks during the period (2012-2016). The total Deposits was chosen as an independent variable to study its impact on the dependent variable: (Return on Asset). The sample of study included two banks: Jordan Islamic Bank and International Islamic Arab Bank.

The study concluded that there is a significant effect for the total deposits on the Return On Assets in the Jordanian Islamic Banks, which indicates the nature of the positive relationship between the sources of funds (Deposits) and its uses in the assets side.

\* محاضر غير متفرغ، الجامعة الأردنية.

The study recommended the necessity of bank management's to interest on the financing and investment modes in Sources and Uses of money statement. Also works on listing all kind of deposits in special footnotes in the financial report.

## الفصل الأول

### الإطار العام للدراسة

#### المقدمة.

تتخصر موارد المصارف الإسلامية (مصادر الحصول على الأموال) في دائرتين: الدائرة الأولى: تحوي الموارد الذاتية (المصادر الداخلية) المتمثلة بحقوق الملكية ومنها: رأس المال المدفوع والذي يتم به تأسيس المصرف، وأما الدائرة الثانية: فما هي إلا موارد خارجية، تتمثل غالباً بالودائع بكافة أشكالها، حيث تعد الودائع من أهم المصادر والروافد المالية التي يعتمد عليها المصرف التجاري عموماً أكان تقليدياً أو إسلامياً في عمليتي التمويل والاستثمار<sup>(١)</sup>، وأما الودائع الائتمانية (الجارية) والاستثمارية (المطلقة والمقيدة) فتُعد مصدر القوة الذي يغذي المصرف الإسلامي؛ للقيام بسائر أعماله المالية والمصرفية والخدمية بعيداً عن ويلات الربا المصرفي، ومباشرة الأنشطة كافة في القطاعات الاقتصادية والإنتاجية الحقيقية غير الوهمية.

ومن جهة أخرى، فإن الخاصية أو السمة الأبرز التي تغلب على عمل المصارف الإسلامية هي خاصية استثمارية، وذلك من باب تشغيل وتوظيف تلك الأموال وتميئتها، ويظهر ذلك جلياً في جانب الموجودات (من قائمة المركز المالي) مقاساً بمعدل العائد على الموجودات (ROA)، بما يضمن تحقيق التوازن بين طرفي المعادلة من مصادر واستخدامات.

#### مشكلة الدراسة وعناصرها.

من خلال اطلاع الباحث على الدراسات والأبحاث فيما يتعلق بالعلاقة بين المصادر والاستخدامات وفق هذا الطرح (أثر مجموع الودائع الائتمانية والاستثمارية في معدل العائد على الموجودات ROA) في المصارف الإسلامية الأردنية، وجد أنها تؤخذ بعين الاعتبار أحياناً من قبل الباحثين، مما استدعاه؛ لإثارة التساؤل حول ذلك.

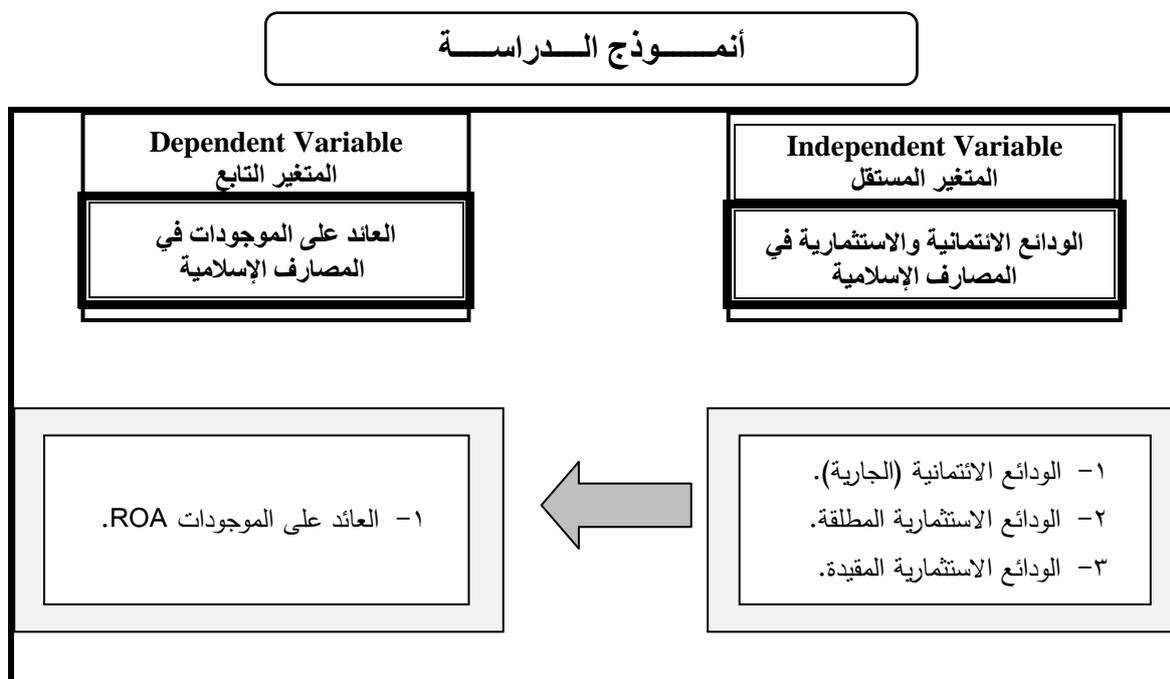
ولاحظ الباحث أيضاً إمكانية المصارف الإسلامية الأردنية العمل على زيادة معدل العائد على الموجودات (ROA) اعتماداً على توظيف أموال المودعين الائتمانية (الجارية) والاستثمارية المطلقة والمقيدة بوصفها بديلاً استراتيجياً للأدوات المرتبطة بسعر الفائدة المحرمة شرعاً ضمن إطارها التمويلي والاستثماري، مستغلة العلاقة بين مصادر الأموال واستخداماتها وفق قائمة المركز المالي فيها.

ولتحقيق الغرض من هذه الدراسة المتمثل في بيان أثر مجموع الودائع الائتمانية (الجارية) والاستثمارية (المطلقة والمقيدة) في معدل العائد على الموجودات (ROA) تطبيقاً على المصارف الإسلامية الأردنية عينة الدراسة، للمدة (٢٠١٢-٢٠١٦م)، فإن الدراسة تحاول الإجابة عن السؤال الآتي الذي يمثل مشكلة الدراسة:

السؤال الرئيس: هل هناك أثر لمجموع الودائع الائتمانية (الجارية) والاستثمارية (المطلقة والمقيدة) في تحسين معدل العائد على الموجودات في المصارف الإسلامية (ROA)؟



الشكل (١)



المصدر: من إعداد الباحث، وقد تم تطوير أنموذج الدراسة بما يتلاءم مع طبيعة متغيرات الدراسة.

### التعريفات الإجرائية.

أولاً: المتغير المستقل: مجموع الودائع: (Total Deposits).

هي حسابات تودع فيها المبالغ من المتعاملين مع المصرف الإسلامي، وتقسم إلى ودائع ائتمانية وودائع استثمارية (مطلقة ومقيدة)<sup>(٢)</sup>، وسيتم الحصول على مجموع هذه الودائع اعتماداً على التقارير السنوية المنشورة للمصرفين عينة الدراسة.

ثانياً: المتغير التابع: معدل العائد على الموجودات ((Return On Assets (ROA)).

ويمثل العائد الذي يمكن تحقيقه؛ نتيجة لتوظيف أموال المصارف في الموجودات، كما تقيس هذه النسبة حجم الأرباح الصافية الذي يخص إجمالي الموجودات في نهاية المدة المالية، أي: مدى قدرة الدينار المستثمر في الموجودات على توليد الأرباح، ويمكن احتساب ROA كما يأتي<sup>(٣)</sup>:

$$\text{معدل العائد على الموجودات} = \frac{\text{صافي الربح المتاح لحملة الأسهم العادية}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

### منهجية الدراسة.

أ- منهج الدراسة:

ستعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، عن طريق الوصف الدقيق للمفاهيم المتعلقة بمتغيرات الدراسة، وتحليل البيانات اعتماداً على النسب المالية كأداة من أدوات التحليل.

**ب- مجتمع وعينة الدراسة:**

يتكون مجتمع الدراسة من المصارف الإسلامية الأردنية كافة، وهي: البنك الإسلامي الأردني، والبنك العربي الإسلامي الدولي، وبنك صفوة الإسلامي، ومصرف الراجحي. أما عينة الدراسة فهي مكونة من: البنك الإسلامي الأردني، والبنك العربي الإسلامي الدولي، وقد تم اختيارهما؛ بسبب ممارستها لمعظم الأنشطة الاستثمارية والتمويلية المصرفية؛ وذلك للحكم على طبيعة العلاقة بين المصادر والاستخدامات لدى المصارف الإسلامية الأردنية، وكذلك تم استبعاد المصرفين الثالث والرابع؛ لعدم الحاجة.

**الدراسات السابقة.****أولاً: الدراسات باللغة العربية.**

(١) العدوان (٢٠١٤م)، العوامل المؤثرة على حجم الودائع في البنوك الإسلامية الأردنية: خلال الفترة (١٩٩٩-٢٠١٢م)<sup>(٤)</sup>. هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة في حجم الودائع (الحسابات الائتمانية والاستثمارية) في المصارف الإسلامية الأردنية، والتي من بينها: عوامل داخلية كمعدل الربح وعدد الفروع ونسبة حقوق الملكية، وعوامل خارجية كسعر الفائدة في البنوك التقليدية ومتوسط دخل الفرد.

وتوصلت الدراسة إلى وجود نمو في حجم الحسابات الجارية وحسابات الاستثمار المطلقة خلال مدة الدراسة، بعكس حسابات الاستثمار المقيدة؛ نتيجة لتأثرها بتلك العوامل الداخلية والخارجية.

وتمثلت عينة الدراسة بكل من البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي، معتمدة على البيانات المالية السنوية المنشورة لهذين المصرفين خلال مدة الدراسة (١٩٩٩-٢٠١٢م)، وقد تم صياغة نموذج تلك الدراسة باستخدام المتغيرات التابعة والمستقلة.

وأما فيما يتعلق بالاستفادة من دراسة العدوان، فإنها تناولت العينة نفسها في هذه الدراسة المكونة من البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي، وكذلك تحدثت دراسة العدوان حول الودائع (الحسابات الائتمانية والاستثمارية)، مما ساعد الباحث في إثراء الجانب النظري وصياغة نموذج الدراسة الذي يحمل متغيراً مستقلاً متمثلاً بالحسابات الائتمانية والاستثمارية المطلقة والمقيدة.

أما ما يميز هذه الدراسة عن الدراسة السابقة فهو ربط مصادر الأموال (الودائع الائتمانية والاستثمارية) بالاستخدامات في جانب الموجودات اعتماداً على (ROA).

(٢) القضاة (٢٠١٣م)، أثر المتغيرات الخارجية والداخلية على الأداء المالي للمصارف الإسلامية والمصارف التجارية في الأردن "دراسة مقارنة"<sup>(٥)</sup>.

هدفت الدراسة إلى بيان أثر المتغيرات الخارجية والداخلية على الأداء المالي للمصارف الإسلامية والمصارف التقليدية في الأردن مقاساً بالعائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، ونصيب السهم من الأرباح، خلال المدة (٢٠٠١-٢٠١١م).

توصلت الدراسة إلى وجود أثر معنوي ذي دلالة إحصائية للمتغيرات الخارجية والداخلية على الأداء المالي للمصارف التقليدية مقاساً بـ (العائد على الموجودات، العائد على حقوق الملكية، نصيب السهم من الأرباح)، أما المصارف الإسلامية فتبين أنه يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لأثر المتغيرات الخارجية (النمو الاقتصادي، مؤشر السوق المالية) على الأداء

## العلاقة بين مصادر الأموال واستخداماتها

المالي، وعدم وجود أثر معنوي ذي دلالة إحصائية للتضخم على الأداء المالي. خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: أن على المصارف الإسلامية تحسين أدائها المالي والسعي نحو التميز والتطور في أنشطتها. وما يستفاد لصالح هذه الدراسة اعتمادها في بناء أنموذجها على المتغير التابع المتمثل بمعدل العائد على الموجودات (ROA)، ومن حيث اللجوء إلى أسلوب التحليل الإحصائي نفسه (E-views)، وكذلك يمكن الاستعانة بالإطار النظري الخاص بالربحية وتوظيفه في هذه الدراسة. وما يميز الدراسة الحالية تناولها للمتغير المستقل المتمثل بالودائع لدراسة أثره في (ROA).

٣ الطراونة (٢٠٠٩م)، أثر النسب المالية في تحديد سياسة توزيع الأرباح النقدية في البنوك الأردنية (٢٠٠٠-٢٠٠٦م)<sup>(٦)</sup>.

هدفت الدراسة إلى قياس أثر النسب المالية وهي (العائد على الموجودات، العائد على حقوق المساهمين، نصيب السهم الواحد من الأرباح، القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية، نسبة المديونية، نسبة السيولة) على سياسة توزيع الأرباح النقدية في المصارف التجارية الأردنية للمدة (٢٠٠٠-٢٠٠٦م). وقد أظهرت النتائج أن النسب المالية (العائد على حقوق المساهمين، العائد على الأصول، نسبة المديونية، نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية، نسبة السيولة) كان لها الأثر الأكبر على الأرباح النقدية الموزعة. ومن أهم التوصيات التي خرجت بها الدراسة ضرورة التأكد والقناعة من قبل الشركات الأردنية بأهمية واستخدامات قائمة التدفقات النقدية في عملية اتخاذ القرارات الإدارية وخصوصاً القرار المتعلق بتوزيع الأرباح، والتوصية أيضاً إلى مستثمري سوق عمان المالية بالرجوع إلى بعض النسب المالية المستخدمة في الدراسة؛ لمساعدتهم في اتخاذ القرارات الاستثمارية. ويمكن الاستفادة من هذه الدراسة كونها تناولت بعض المتغيرات (النسب) المستخدمة بوصفها مؤشراً يعكس الربحية للمصارف الإسلامية الأردنية، ولا سيما المؤشر المختار في هذه الدراسة وهو معدل العائد على الموجودات (ROA). وقد تميزت الدراسة الحالية عن سابقتها بالتركيز على عنصر الودائع بمجموعها وبيان أثرها في معدل العائد على الموجودات.

## ثانياً: الدراسات باللغة الانجليزية.

1) Sehrish, Faiza, Khalid (2011), **Factors Affecting Bank Profitability in Pakistan**<sup>(7)</sup>.

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن العلاقة بين العوامل الخارجية المؤلفة من مؤشرات الاقتصاد الكلي (النتائج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو الاقتصادي ومؤشرات أسعار المستهلك والتضخم)، مع العوامل الداخلية الخاصة بالمصارف (الموجودات والودائع والأسهم والقروض) وربحية المصارف من خلال مؤشرات عدة منها: العائد على الموجودات (ROA)، والعائد على حقوق المساهمين (ROE)، والعائد على رأس المال العامل (ROWC)، واستخدمت عينة مكونة من أكبر خمسة عشر مصرفاً في باكستان للمدة من ٢٠٠٥-٢٠٠٩م.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ملحوظة بين العوامل الداخلية والعوامل الخارجية ومؤشرات الربحية لدى المصارف في باكستان، كما توصلت أيضاً إلى أن العلاقة بين الربحية والموجودات مستقرة، ويرتفع الربح كلما ازداد حجم المصرف، وأن المصارف في باكستان تستخدم الموارد والاستثمارات بكفاءة ونجاح وفق المؤشرات المالية، ولدى هذه المصارف كفاءة

عالية في توليد الأرباح من خلال مؤشر العائد على حقوق المساهمين (ROE)، والعائد على الموجودات (ROA). وأشارت الدراسة كذلك إلى العوامل الداخلية المؤثرة في ربحية المصارف الإسلامية، وذكرت من بين تلك العوامل: الودائع، وهذا فحوى الحديث في الدراسة الحالية حول استغلال وتوظيف الودائع الائتمانية والاستثمارية بالشكل الذي يؤدي إلى تحسين ربحية المصارف الإسلامية، حيث اعتمدت الدراستان (السابقة والحالية)؛ لقياس الربحية على النسب المالية الأكثر شيوعاً ومنها: معدل العائد على الموجودات (ROA)، وهذا ما يخدم الدراسة الحالية. وما يميز الدراسة الحالية هو توضيح العلاقة بين مصادر الحصول على الأموال (الودائع) واستخدامات تلك الأموال؛ لتحقيق عائد أعلى على الموجودات، وهذا ما افتقدته الدراسة السابقة.

## الفصل الثاني الإطار النظري للدراسة

### المبحث الأول

#### الودائع (الحسابات) في المصارف الإسلامية

سبقت الإشارة في المقدمة إلى أن الودائع من أهم المصادر والروافد المالية التي يعتمد عليها المصرف التجاري تقليدياً كان أو إسلامياً في عمليتي التمويل والاستثمار<sup>(٨)</sup>، كما أنها مصدر القوة الذي يمكن المصرف من توظيفاته؛ لتحقيق أهدافه المالية، والمصرفية، والخدمية، والمجتمعية، وتكون نتائج هذه الاستثمارات مصدراً للثروة والمنفعة والتقدم الاقتصادي<sup>(٩)</sup>.

#### المطلب الأول: مفهوم الوديعة.

الفرع الأول: الوديعة كما عرفتها مجلة الأحكام العدلية: "هي المال الذي يوضع عند إنسان؛ لأجل الحفظ"<sup>(١٠)</sup>.

الفرع الثاني: الوديعة كما عرفها القانون المدني الأردني.

"الإيداع: هو "عقد يخول به المالك غيره حفظ ماله، ويلتزم به الآخر حفظ هذا المال ورده عيناً"<sup>(١١)</sup>.

الفرع الثالث: الوديعة كما عرفها قانون البنوك الأردني.

الوديعة: "هي المبلغ الذي يسلمه المودع بأي وسيلة من وسائل الدفع إلى شخص آخر يلتزم برده عند الطلب، أو وفقاً للشروط المتفق عليها، ويكتسب المودع لديه ملكية النقود، ويكون له حق التصرف فيها مع التزامه برد المثل للمودع، ويكون الرد بذات نوع العملة المودعة"<sup>(١٢)</sup>.

ومن هذه التعريفات والمفاهيم وغيرها، ترى الدراسة أن عقد الوديعة المصرفية يخول المصرف التجاري - إسلامياً كان أم تقليدياً - ملكية النقود المودعة لديه، والتصرف فيها بما يتفق مع نشاطه المهني والمصرفي، بحيث يلتزم المصرف المودع لديه برد مبلغ الوديعة النقدية إلى العميل المودع في الميعاد المحدد حسب الاتفاق الذي قد يكون عند الطلب أو بعد أجل معين، ويكون رد المصرف للمبالغ بالعملة التي تم الإيداع بها، ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك.

#### المطلب الثاني: أنواع الودائع في المصارف الإسلامية.

يمكن القول بأن الودائع النقدية تختلف حسب الغاية والغرض منها، وكذلك حسب عملية استردادها سواء كانت ترد

**العلاقة بين مصادر الأموال واستخداماتها**

بمجرد الطلب أو قيدها لأجل معين، أو قد تختلف في حق المصرف في استثمارها سواء أكانت استثمارات مطلقة أو استثمارات مقيدة، وفي الغالب فإن الودائع تنقسم إلى حسابات الودائع الائتمانية، والحسابات الاستثمارية<sup>(١٣)</sup>. وعلى الأرجح فإن الودائع التي تتعامل بها المصارف الإسلامية هي الودائع النقدية عادة<sup>(١٤)</sup>، ولعل الدراسة تتناول هذه الأنواع من الودائع بشيء من التفصيل عبر المساحة الآتية.

**الفرع الأول: حسابات الودائع الائتمانية.**

وهي الأموال التي تقبلها المصارف الإسلامية على أنها قروض تلتزم بردها عند الطلب، حيث يقوم المصرف الإسلامي باستثمار هذه الأموال على ضمانته<sup>(١٥)</sup>، وتنقسم حسابات الودائع الائتمانية في المصارف الإسلامية إلى نوعين: الحسابات الجارية والحسابات تحت الطلب<sup>(١٦)</sup>، وسيتم تناول كل نوع منهما على حدة، كما يأتي:

**أولاً: الحسابات الجارية:** يمكن النظر إلى الحسابات الجارية على أنها الودائع التي يقدمها المودعون إلى المصرف الإسلامي، ويتم السحب منها؛ تلبيةً لاحتياجات المودعين، وتعد أيضاً خدمةً يقدمها المصرف الإسلامي لمودعيه؛ لتغطية احتياجاتهم المتجددة والوفاء بمطالبهم المالية والمصرفية المتطورة<sup>(١٧)</sup>.

وتحتل الحسابات الجارية أهميةً كبيرةً سواء للمصرف أو لأصحابها من خلال حرية السحب والإيداع منها في أي وقت ودون قيد أو شرط، وذلك إما بسحبها نقداً أو عن طريق الشيكات المصرفية أو الحوالات المصرفية، ويلتزم المصرف بدفع الرصيد كاملاً للمتعامل عند طلبه<sup>(١٨)</sup>، كما أنها تتيح للمصرف استخدامها في تمويلات قصيرة الأجل، أو مشروعات ذات طابع معين، وتمثل عنصراً مهماً من عناصر السيولة لمشروعات المصرف الاستثمارية الطارئة للأنشطة الإنتاجية أو التشغيلية، ولا تستحق هذه الحسابات<sup>(١٩)</sup> أي أرباح ولا تتحمل أي خسائر<sup>(٢٠)</sup>.

وبالنظر إلى آلية التطبيق في المصارف الإسلامية، فإن الحسابات الجارية تعامل معاملة القرض الحسن من العميل إلى المصرف، ومن الملحوظ أن اتجاه جعل الوديعة في مثل هذه الظروف قرصاً حسناً هو الاتجاه السائد في المصارف الإسلامية، ولأن الأمر في حالة أرصدة الحسابات الجارية (الودائع الائتمانية) يتعلق بالنقود، فهي في حقيقتها قرض<sup>(٢١)</sup>.

**ثانياً: الحسابات تحت الطلب:** إن النوع الثاني من الودائع (الحسابات) الائتمانية يحمل اسم حسابات تحت الطلب، وهي تلك الودائع التي يقدمها العملاء الذين لا يستعملون الشيكات كصغار المزارعين والأميين الذين يحتفظون بودائع تحت الطلب، وهذه قروض حقيقية وضمانيها على مستخدميها وهو المصرف<sup>(٢٢)</sup>.

وهذه الحسابات تشبه إلى حد كبير الحسابات الجارية، وتتصف هذه الحسابات بسيولتها الشديدة، حتى أنها يمكن أن تصرف في يوم الإيداع كما هو الحال في رواتب الموظفين؛ لذلك يتم فصل هذه الحسابات عن الحسابات الجارية في بعض المصارف، وخاصةً المصارف الإسلامية؛ لصغر حجمها وكون أصحابها من صغار المودعين، ودون استخدام الشيكات في تحريك هذه الحسابات، وبهذا فإن هذا النوع من الحسابات لا تشارك في الأرباح كحالة الحسابات الاستثمارية<sup>(٢٣)</sup>.

**الفرع الثاني: الودائع الاستثمارية (حسابات الاستثمار).**

ويراد بها: الودائع التي يقبلها المصرف الإسلامي من المودعين على أساس أنها مضاربة مطلقة أو مقيدة تخضع للربح والخسارة<sup>(٢٤)</sup>، فالمصرف يعد مضارباً، والمودع يعد رب المال، ويتم توزيع الأرباح حسب الاتفاق بينهما والخسارة وفق رأس المال كما تنص القواعد الشرعية لعقد المضاربة<sup>(٢٥)</sup>.

وبناءً على العلاقة القائمة بين المصرف الإسلامي وعملائه من أصحاب الحسابات الاستثمارية، يقوم المصرف الإسلامي

باستثمار هذه الأموال<sup>(٢٦)</sup> بما يراه خادماً لمصلحة طرفي العلاقة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية<sup>(٢٧)</sup>. فالغرض من توظيف هذه الأموال يكمن في تحقيق مصالح المجتمع، خلال إيجاد فرصة النماء لأموال العملاء عن طريق استثمارها وتحقيق الأرباح بعيداً عن أسعار الفوائد<sup>(٢٨)</sup>. إضافة إلى استغلال الفوائض النقدية وإيجاد الحلول المساندة؛ لحل مشكلة إدارة السيولة في الجهاز المصرفي الأردني، ويكون المصرف الإسلامي وكياً عن أصحاب الودائع الاستثمارية في استخدام أموالهم في استثمارات المصرف ونشاطاته وأعماله المختلفة بصفته مضارباً (رب عمل) حسب شروط عقد المضاربة، والمضارب في الشرع لا يضمن مال المضاربة ولا يسأل عن خسائر الاستثمار أو نتائج الأعمال في الوضع الطبيعي، فيد المضارب يد أمانه لا تغرم ولا تضمن إلا في حالتي التعدي أو التقصير<sup>(٢٩)</sup>.

إن الحسابات الاستثمارية في المصارف الإسلامية هي البديل للحسابات الآجلة (الودائع المربوطة) في المصارف التقليدية؛ لذلك يعد حشد وإدارة وتوظيف هذه الودائع والحسابات أحد أهم وأبرز الأنشطة التي تقوم بها المصارف الإسلامية لما تمثله من استقطاب لأموال قابلة للاستثمار والنماء خلال السبل المشروعة، جنباً إلى جنب مع أموال المصرف الذاتية (أموال المساهمين)<sup>(٣٠)</sup>.

### الفرع الثالث: أنواع الودائع الاستثمارية في المصارف الإسلامية.

أولاً: حسابات الاستثمار المقيدة (المخصصة): تقوم المصارف الإسلامية بقبول هذه الودائع على أساس عقد المضاربة المقيدة أو المشروطة بنوع الاستثمار، أو مدة الاستثمار، أو كيفية الاستثمار، أو مكانه وزمانه، وهي الحسابات التي يتم الاتفاق مع أصحابها باستثمار أموالهم في مشاريع محددة في مدة محددة أو آلية معينة، أو في قطاع محدد، وبذلك تتميز المصارف الإسلامية بهذا النوع من الحسابات الاستثمارية عن المصارف التقليدية؛ لعدم وجود ما يماثل هذه الحسابات فيها إلا في نطاق ضيق مع اختلاف جوهر العمل والتقييم، حيث يتعهد المصرف التقليدي عادةً القيام بعملية الإشراف وتنظيم عمل المشاريع التي يستثمر أموال حسابات (صناديق) الاستثمارات المقيدة فيها<sup>(٣١)</sup>.

وقد ورد في قانون البنك الإسلامي الأردني تعريفاً لحسابات الاستثمار المخصص (الودائع الاستثمارية المقيدة) بأنها: "الودائع النقدية التي يتسلمها المصرف من الراغبين في توكيله باستثمارها في مشروع محدد أو غرض معين، وذلك على أساس حصول المصرف على حصة من صافي ما يتحقق من أرباح ودون أن يتحمل الخسارة الناشئة عن الاستثمار بلا تعدد أو مخالفة"<sup>(٣٢)</sup>.

ثانياً: حسابات الاستثمار المشترك (المطلقة): هناك العديد من المودعين وأصحاب الحسابات الاستثمارية يرغبون بتوظيف أموالهم، ولكنهم لا يملكون لأنفسهم الخيار الأنسب في تحديد الوجهة أو الآلية المحددة للاستثمار، فيطلقون يد المصرف الإسلامي بإعطائه الحرية الكاملة للتصرف في توظيف أموالهم على الوجه الذي يراه مناسباً ضمن أسس الشريعة الغراء؛ وذلك عملاً بما ورد في خصائص وميزات عقد المضاربة المطلقة، وهذا ما يندرج تحت مسمى حسابات الاستثمار المشترك<sup>(٣٣)</sup>، والتي تمثل أهم مصادر أموال المصارف الإسلامية إلى جانب الحسابات الجارية وحقوق المساهمين.

وتختلف طبيعة هذه الحسابات عن الودائع المربوطة لأجل في المصارف التقليدية، حيث العلاقة التي تحكم طبيعة العلاقة بين المصرف الإسلامي والمودع (صاحب الحساب الاستثماري) هي علاقة مضاربة مطلقة، في حين أن الوديعة المربوطة في المصرف التقليدي هي عبارة عن قرض يلتزم المصرف بسداده مع فوائده في تاريخ استحقاق الوديعة بغض النظر

عن نتائج أعماله، ويمكن أن نستنتج بأن طبيعة العلاقة بين المصرف الإسلامي و صاحب حساب الاستثمار المشترك التي تبنى على أساس المضاربة المطلقة تجعل من الممكن أن يكون العائد لأصحاب حسابات الاستثمار المشترك متغيراً معتمداً في ذلك على نتائج الاستثمار الذي يقوده المصرف، ولا يوجد ما يمنع من الناحية النظرية أن يكون هذا العائد سالباً في حالة خسارة استثمارات المصرف الإسلامي<sup>(٣٤)</sup>.

وحتى تكتسب الوديعة المصرفية صفة الاستثمار في المصارف الإسلامية، أي: عدها وديعة استثمارية تخضع لعقد المضاربة المطلقة، لا بد لها أن تتمتع بتوافر عاملين كي تصبح وديعة استثمارية بالمعنى المتعارف عليه وهما: عنصر الزمن: ويعني هذا الشرط ضرورة بقاء تلك الوديعة لدى المصرف الإسلامي لمدة محددة يحددها المصرف بناءً على إمكانيات العمل ووضعها المالي، ويكمن الشرط الثاني في عنصر المبلغ: وهو اشتراط المصرف الإسلامي على صاحب الوديعة الاستثمارية أن لا يقل حجم (مبلغ) الوديعة الاستثمارية عن قيمة معينة لكل عملة من العملات الرئيسية القابلة للتحويل<sup>(٣٥)</sup>، ومن المنفق عليه عدم السماح للمودع سحب مبالغ تفوق رصيد الوديعة المتوافرة في حسابه لدى ذلك المصرف<sup>(٣٦)</sup>.

ومن هنا، تخلص الدراسة إلى أن هذا النوع من الحسابات الاستثمارية أي المطلقة يعطي الحق للمصرف الإسلامي في استثمار أموال الودائع على أساس عقد المضاربة المطلقة على الوجه الذي يراه مناسباً هي أشبه ما تكون بصيغة (اعمل فيه برأيك)<sup>(٣٧)</sup>، أي تحويل من أصحاب تلك الحسابات (المودعين) بإطلاق يد المصرف في استثمار هذه المبالغ في أي نشاط أو مشروع أو بديل استثماري يراه المصرف الإسلامي مناسباً من الناحية الاقتصادية والشرعية والقانونية، ولا تتقيد بزمان ومكان، أو نوع محدد أو بتجارة محددة، ولا مضارب محدد، حيث تدخل هذه الودائع مع أموال البنك الذاتية (حقوق الملكية)، ويتم استثمارها على أن يشارك المساهمون في الأرباح وأن يتحملوا الخسارة بقدر حصصهم في رأس المال إن وجدت<sup>(٣٨)</sup>.

هذا وقد تم تصنيف حسابات الاستثمار المطلقة لدى المصارف الإسلامية إلى ثلاثة أنواع (أصناف) وفقاً لقيود السحب وآلية المشاركة وكيفية توزيع الأرباح التي يخضع لها كل نوع، وكالاتي:

#### ١ - حسابات التوفير (الودائع الادخارية):

ويأتي هذا النوع من الحسابات الاستثمارية المطلقة بصفاته الخاصة ضمن فكر المصارف الإسلامية؛ لغايات تحفيز وتشجيع صغار المستثمرين على المشاركة في العمليات الاستثمارية التي تتبناها المصارف الإسلامية<sup>(٣٩)</sup>.

وهذا النوع من الحسابات تفتحه المصارف الإسلامية لعملائها على أساس إتاحة الفرصة للعميل؛ للجمع بين مزايا الحسابات الجارية والحسابات الاستثمارية معاً، فيحق للعميل بموجب العقد المبرم بينه وبين المصرف الإسلامي الإيداع والسحب من ذلك الحساب وفق شروط محددة تتعلق بالمبلغ المسحوب ومدة المبلغ المستثمر، كما يحق للعميل مشاركة المصرف في نتائج الأعمال من الأنشطة المختلفة، ويتم توظيف أموال أصحاب هذه الحسابات في توظيفات قصيرة ومتوسطة الأجل، ولا تدخل جميع أرصدها في عمليات الاستثمار؛ وذلك لمواجهة سحبات المودعين<sup>(٤٠)</sup>.

وبناءً على هذا الأساس، يمكن الاستنتاج بأن هذه الحسابات (الودائع الادخارية) تتمتع ببعض الشروط والمميزات العديدة، والتي نذكر منها الآتي<sup>(٤١)</sup>:

أ. يكون السحب من هذه الحسابات الاستثمارية بحضور صاحب الحساب شخصياً أو المفوض عنه، أو باستخدام البطاقات المصرفية الصادرة عن المصارف الإسلامية، ولا يتم استخدام الشيكات في حسابات التوفير؛ لأن الشيكات تصدر لأصحاب الحسابات الجارية فقط.

ب. يحق لأصحاب حسابات التوفير السحب متى يشاؤون من تلك الحسابات في حدود الرصيد المتوافر، كما يشارك أصحاب

هذه الحسابات في عمليات الاستثمار بمعدل أقل من كامل الرصيد، ويمكن لهم الحصول على الأرباح الناتجة عن عمليات التوظيف والاستثمار .

## ٢ - الحسابات لأجل (الودائع الآجلة):

وهذا هو النوع الثاني من الحسابات الاستثمارية المطلقة، وهي التي تودع لدى المصرف الإسلامي وتبقى تحت تصرفه لمدة محددة متفق عليها، ولا يجوز لصاحب الوديعة الآجلة سحب أمواله قبل حلول هذا الأجل (تاريخ الاستحقاق)؛ وذلك حتى يوفر المصرف الإسلامي أقصى إمكانية من استخدامها في المجالات الاستثمارية المتاحة لديه بحثاً عن تحقيق الغايات المرجوة من الاستثمار والتوظيف لهذه الأموال، لما تمتاز به هذه الحسابات من الثبات لفترة طويلة<sup>(٤٢)</sup>.

حيث إن المصرف الإسلامي يستثمر الجزء الأكبر منها -على أساس عقد المضاربة الشرعية المطلقة- فتبقى ملكية المال لأصحاب هذه الحسابات الآجلة (أرباب المال)، والمصرف الإسلامي مضارب بجهد.

ويقوم المصرف الإسلامي بوصفه وكيلاً أو نائباً عن أصحاب هذه الودائع باستثمارها مباشرة أو دفعها إلى من يستثمرها خلال الصيغ الاستثمارية والتمويلية الشرعية المختلفة للتوظيف المتبع من قبل المصارف الإسلامية المتوافق مع أهداف الشريعة السمحاء<sup>(٤٣)</sup>، وهذه الحسابات هي الأكثر شيوعاً واستخداماً لدى الجهاز المصرفي الإسلامي، كما تفوق أرصدها أرصدة حسابات الإشعار، وهذه الحسابات يقابلها في البنوك التقليدية الودائع لأجل<sup>(٤٤)</sup>.

## ٣ - الحسابات الخاضعة لإشعار (الودائع بإخطار):

وهذا النوع الثالث من الحسابات الاستثمارية المطلقة التي تنشئها المصارف الإسلامية، والتي يقوم خلالها أصحاب الحسابات الاستثمارية بإيداع أموالهم فيها لغايات الاستثمار، وتسمى بالودائع المربوطة لأجل معين، والتي يخضع السحب منها لإشعار مسبق بمدة كافية يتم الاتفاق عليها مع المصرف الإسلامي تنفيذاً لرغبة عميله؛ ليتسنى للمصرف الإسلامي مقابلة هذه السحوبات<sup>(٤٥)</sup>.

ويحق لأصحاب هذه الحسابات السحب منها شريطة إبلاغ المصرف مسبقاً بمدة محددة؛ لذلك تشترك هذه الحسابات في نتائج الاستثمار من ربح أو خسارة، ويقوم المصرف الإسلامي باستثمار الجزء الأكبر من هذه الحسابات على أساس عقد المضاربة الشرعية المطلقة، بحيث يتم توزيع الربح حسب الاتفاق وإذا تكبد المصرف الإسلامي أي خسارة فإنها توزع على الطرفين بنسبة المساهمة نفسها لكل طرف في رأس المال، شريطة عدم التعدي أو التقصير من طرف المضارب (المصرف الإسلامي)<sup>(٤٦)</sup>، وإن هذا النوع من الحسابات الاستثمارية المطلقة أقل شيوعاً واستخداماً.

## المطلب الثالث: تطور الودائع المصرفية لدى المصرفين عينة الدراسة

شهدت الودائع الائتمانية والاستثمارية المطلقة والمقيدة لدى المصارف الإسلامية الأردنية تطوراً ملحوظاً في الآونة الأخيرة من العقدين المنصرمين بالرغم من حداثة النشأة وتواضع العمر المصرفي الإسلامي، وهذا مرده إلى النزعة الدينية والعاطفة المتعطشة لتحري الحلال والحرام، وكذلك تطور الخدمات المصرفية الإسلامية التي تلبي احتياجات العملاء، مما يؤكد على مفهوم الوعي المصرفي الإسلامي للمتعاملين مع المصارف الإسلامية وتعزيز ثقتهم بهذه المصارف في استثمار أموالهم بكفاءة وفاعلية ومصداقية شرعية، وفي الجدولين أدناه يظهر مدى تطور أرصدة الحسابات الائتمانية والاستثمارية المطلقة والمقيدة في البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي ضمن مدة الدراسة (٢٠١٢-٢٠١٦م) كالآتي:

## جدول (١)

تطور أرصدة الودائع (الحسابات) الائتمانية والاستثمارية المطلقة والمقيدة في البنك الإسلامي الأردني للمدة (٢٠١٢-٢٠١٦م) (بالدينار الأردني)<sup>(٤٧)</sup>.

السنة	الحسابات الائتمانية (الجارية وتحت الطلب)	حسابات الاستثمار المطلقة	حسابات الاستثمار المقيدة	المجموع
٢٠١٢	٨٣٩.٠١١.٤٩٤	١.٨٤٤.٣٣٥.٨٢٣	٣٤.٧٢٧.٧٠٢	٢.٧١٨.٠٧٥.٠١٩
٢٠١٣	٩٣٨.٥٨٤.٨٦٨	١.٩٧٦.٣٧١.٦٤٧	٢٦.٧٥٤.٢٦١	٢.٩٤١.٧١٠.٧٧٦
٢٠١٤	١,٠٢٦,٧٣٢,٠٧١	٢.١١٤.٨٤٤.٨٢٢	٢٧,٣٧٠,٢٦٩	٣,١٦٨,٩٤٧,١٦٢
٢٠١٥	١,١١٣,٢٨٦,٠٤٦	٢.٢٢٥.٣١٨.٩٢٥	٢٩,١٠٥,٨٩٥	٣,٣٦٧,٧١٠,٨٦٦
٢٠١٦	١.١٩٩.٣٣٤.٦٩٢	٢.٣٨٩.٧٧٢.٧٣٧	٢٨.٨٢٤.٩٧٩	٣.٦١٧.٩٣٢.٤٠٨

المصدر: من إعداد الباحث، استناداً إلى التقارير السنوية للبنك الإسلامي الأردني.

## جدول (٢)

تطور أرصدة الودائع (الحسابات) الائتمانية والاستثمارية المطلقة والمقيدة في البنك العربي الإسلامي الدولي للمدة (٢٠١٢-٢٠١٦م) (بالدينار الأردني)<sup>(٤٨)</sup>.

السنة	الحسابات الائتمانية (الجارية وتحت الطلب)	حسابات الاستثمار المطلقة	حسابات الاستثمار المقيدة	المجموع
٢٠١٢	٣٩١.٦٦٧.٣٦٨	٦٠٥.٢٧٣.٥٩٦	١٩١.٤٢٤.٣٨٨	١.١٨٨.٣٦٥.٣٥٢
٢٠١٣	٤٦٢.١٩٨.٨٢٥	٦٩٣.٨٠٣.٣١٤	١٦٣.٥٥٣.٣٠٣	١.٣١٩.٥٥٥.٤٤٢
٢٠١٤	٥٥٠,١٦١,٤٥١	٨١٧.٨٤٧.٢٢٣	١٣٥,٥٥٦,١٠٩	١,٥٠٣,٥٦٤,٧٨٣
٢٠١٥	٦٢٧,١٦٦,٨١٨	٩٥٨.٧٣٤.٨٢١	٩٤٧,٦٠٨,١٢٣	١,٧٠٩,٨٤٩,٢٤٧
٢٠١٦	٧١٥.٤٢٢.٢١٨	٩٩٣.٧٠٠.٢٧٩	١١٨.١٧٧.٦٥٧	١.٨٢٧.٣٠٠.١٥٤

المصدر: من إعداد الباحث، استناداً إلى التقارير السنوية للبنك العربي الإسلامي الدولي.

## جدول (٣)

نسبة نمو أرصدة الودائع (الحسابات) الائتمانية والاستثمارية المطلقة والمقيدة في البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي في ٢٠١٦م مقارنة مع ٢٠١٢م

الودائع/ الحسابات	البنك الإسلامي الأردني	البنك العربي الإسلامي الدولي
الحسابات الائتمانية	%٤٢.٩	%٨٢.٧
حسابات الاستثمار المطلقة	%٢٩.٦	%٦٤.٢
حسابات الاستثمار المقيدة	%١٧-	%٣٨.٣-
إجمالي الودائع	%٣٣.١	%٥٣.٨

بالنظر إلى الجدول (٣) السابق، وبالرغم من ارتفاع مجموع الودائع في البنك الإسلامي الأردني خلال مدة الدراسة بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٦م مقارنةً مع المدة نفسها للبنك العربي الإسلامي الدولي، إلا أن نسبة نمو الحسابات الائتمانية وحسابات الاستثمار المطلقة للبنك العربي الإسلامي الدولي خلال العام ٢٠١٦م كانت أعلى من البنك الإسلامي الأردني، ويمكن أن يعزى ذلك إلى تزايد إقبال العملاء للإيداع والاستثمار لدى البنك العربي الإسلامي الدولي. كما نلاحظ تراجع معدلات النمو في حسابات الاستثمار المقيدة في كلا البنكين عينة الدراسة؛ ويعود ذلك إلى رغبة المصارف الإسلامية باستقطاب الودائع وفق عقد المضاربة المطلقة؛ للتمكن من التنويع والحرية في اختيار المشاريع والفرص الاستثمارية الأنسب.

## المبحث الثاني

### معدل العائد على الموجودات (ROA) في المصارف الإسلامية

عند الحديث حول استخدامات أو توظيفات الأموال والتي تمثل جانب الموجودات (الأصول) في قائمة المركز المالي للمصرف الإسلامي، وعند النظر إلى معدل العائد على الموجودات الذي يتأثر بمجموع الودائع (الائتمانية والاستثمارية)، فلا بد من الإشارة إلى أنه أحد مقاييس الربحية؛ ولذا تجد الدراسة لزاماً للتطرق بشيء من الإيجاز إلى مفهوم الربحية ومؤشراتها في المصارف الإسلامية.

### المطلب الأول: مفهوم الربحية في المصارف الإسلامية.

يشير مفهوم الربحية بشكل عام: إلى قدرة المصرف على توليد الأرباح، والربحية تعني: مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرهما المادية التي توظفها في الاستخدامات المتعددة ذات الأجلين الطويل والقصير من أجل تكوين الأرباح؛ وذلك حتى يتسنى لمتخذ القرار استخدام هذه المؤشرات والمعايير في تقييم الأداء المالي للمصارف أو المؤسسات عموماً<sup>(٤٩)</sup>.

إن مقياس الربحية سيبقى من أهم المقاييس المحددة لمدى نجاح المنظمات، وإن عدم تحقيق المنظمات للأداء المالي والربح بالمستوى الأساسي المطلوب، يعرض وجودها واستمرارها للخطر<sup>(٥٠)</sup>.

ومن الضرورة بمكان، إلقاء الضوء على نقاط القوة والضعف وعلى الفرص المتاحة والمعوقات (التحديات) التي يمكن أن تواجهها إدارة المصرف، والتي يتوجب عليها أن تقف عند هذه النقاط؛ للتمكن من تقييم ربحيتها، بوصفها دليلاً ومرشداً يزود الإدارة بمعلومات ومفاتيح تسمح لها باتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية المناسبة، وتساعد إدارة المصرف على مواجهة التحديات وسد الثغرات أو المعوقات التي قد تحصل مستقبلاً<sup>(٥١)</sup>.

أما مفهوم الربحية ضمن دائرة الصيرفة الإسلامية فيمكن التعبير عنه باستخدام مؤشرات ومعايير مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف، والإسهام في إتاحة الموارد أو المصادر المالية، وتزويد إدارة المصرف الإسلامي بفرص الاستثمار والتمويل وتوظيف السيولة، وكذلك تأثر الأداء المالي للمصارف الإسلامية ببعض العوامل الاقتصادية في القطاع المصرفي، وهيكل الصناعة المصرفية، والقدرات التنظيمية والإدارية لكل مصرف<sup>(٥٢)</sup>.

ويعبر مقياس الربحية للمصرف الإسلامي عن قدرته في مواجهة مخاطر الأعمال والمخاطر المالية الناجمة عن استخدام وتفصيل صيغ التمويل والاستثمار فيه، كما يتطلب القياس المالي المتبع في المصارف الإسلامية إمعان النظر في

بعدين أساسيين محورين تتبثق عنهما رؤية ورسالة تلك المصارف، وهما: الربحية، والمخاطرة<sup>(٥٣)</sup>.

### المطلب الثاني: مؤشرات الربحية في المصارف الإسلامية.

هناك العديد من المؤشرات الشائعة المستخدمة في قياس ربحية المصارف بشكل عام<sup>(٥٤)</sup>، حيث يبرز في هذا المجال دور التحليل المالي<sup>(٥٥)</sup>، ومن بين أدواته وطرقه الأسهل والأسرع؛ لاختبار الربحية للمصارف التجارية تقليدياً أو إسلامياً على حد سواء، يكون باستخدام النسب المالية (مثل: معدل العائد على الموجودات) التي تساعد في الحكم على ربحية مساهمي المصارف الإسلامية بالتحديد اعتماداً على المؤشرات المالية المختلفة<sup>(٥٦)</sup>.

### الفرع الأول: مؤشرات (مقاييس) الربحية المحاسبية التقليدية.

هناك نوعان من مؤشرات الربحية: مؤشرات تقليدية، وهناك مؤشرات أو مقاييس حديثة تم التوصل إليها؛ لمواكبة التطور والتغير الدائم في ظل المنافسة في القطاع المصرفي، وستكفي الدراسة بالتطرق إلى مقياس تقليدي واحد والقائم على أساس معدل العائد على الموجودات.

يمكن للمؤسسات ومنظمات الأعمال ومن بينها المصارف الإسلامية الاستفادة من دراسة نتائج التحليل المالي والنسب المالية في تقييم ربحية المصرف الإسلامي وتعظيم القيمة السوقية لأسهمه؛ وكذلك لمقارنة ربحية المصارف الإسلامية في مجالات أخرى مقارنةً مع منافسيها من القطاع نفسه باستخدام التحليل الأفقي أو المقارن، أو مقارنة أداء المصرف الإسلامي نفسه في مدد زمنية مختلفة باستخدام التحليل الرأسي أو السلاسل الزمنية، وهذا التحليل من شأنه بيان اتجاه نمو الأرباح في ذلك المصرف الإسلامي<sup>(٥٧)</sup>.

### – العائد على الموجودات: (Return On Assets (ROA)

تقيس هذه النسبة معدل العائد على مختلف موجودات المصرف، أي أنها تقيس مدى قدرة الدينار المستثمر في الأصول على توليد الأرباح التشغيلية، وبذلك فإنه يعكس كفاءة أنشطة العمليات والأنشطة الاستثمارية وليس الأنشطة التمويلية، وتساعد هذه النسبة في قياس كفاءة الإدارة في تحقيقها للأرباح من إجمالي الاستثمارات في الموجودات، وتستخدم هذه النسبة أيضاً كمقياس لربحية استثمارات المصرف قصيرة وطويلة الأجل، وإن ارتفاع هذه النسبة يدل على أن أداء المصرف أفضل في توليد الأرباح من موجوداته، مما يعزز من وجود أداء إداري على سوية عالية، وتوظيف كفو في استخدام موجودات المصرف<sup>(٥٨)</sup>.

ومن الصيغ الأكثر شيوعاً لحساب معدل العائد على الموجودات (ROA)<sup>(٥٩)</sup>:

$$\text{العائد على الموجودات} = \frac{\text{صافي الربح المتاح لحملة الأسهم العادية}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

ويمكن كذلك تعديل رقم صافي الربح بحيث يتم إعادة مصروف الفوائد إلى صافي الربح؛ لاستبعاد أثر الأنشطة التمويلية، كما ويتم إضافة هذه الفوائد بعد استبعاد أثرها الضريبي.



### الفصل الثالث الطريقة والإجراءات

#### المبحث الأول اختبار الفرضيات ومناقشتها

##### المطلب الأول: وصف متغيرات الدراسة.

يعرض هذا المطلب الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة (مجموع الودائع الائتمانية والاستثمارية، ومعدل العائد على الموجودات)، وذلك بالاعتماد على البيانات المالية السنوية الخاصة بكل من البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي، وللمدة (٢٠١٢-٢٠١٦).

##### ١- مجموع الودائع:

##### جدول (٦)

الإحصاء الوصفي لمجموع الودائع السنوية للمدة (٢٠١٢-٢٠١٦م).

مجموع الودائع (بالدينار الأردني)		المقياس
البنك العربي الإسلامي الدولي	البنك الإسلامي الأردني	
١.٥٠٩.٧٢٦.٦٦٩	٣.١٦٢.٨٧٥.٢٤٦	الوسط الحسابي
٢١٧.٨٢٠.٤١١	٩٥٠.٧٨٦.٣٤١	الانحراف المعياري
١.٨٢٧.٣٠٠.١٥٤	٣.٦١٧.٩٣٢.٤٠٨	القيمة القصوى
١.١٨٨.٣٦٥.٣٥٢	٢.٧١٨.٠٧٥.٠١٩	القيمة الدنيا

##### ٢- العائد على الموجودات:

##### جدول (٧)

الإحصاء الوصفي للعائد السنوي على الموجودات للمدة (٢٠١٢-٢٠١٦م).

العائد على الموجودات (%)		المقياس
البنك العربي الإسلامي الدولي	البنك الإسلامي الأردني	
١.٠١٨٣٩٥٤٤	١.٢٩٠١٠٣٤٨	الوسط الحسابي
٠.٤٦١	٠.٣٨٩	الانحراف المعياري
٠.٠١١.٦٨٢.٧٦٤	٠.٠١٣.٧٤٥.٠٥٦	القيمة القصوى
٠.٠٠٨.٥١٨.٦٢٦	٠.٠١٢.٠٦٣.٠٦٧	القيمة الدنيا

##### المطلب الثاني: اختبار الفرضية.

الفرضية الرئيسية للدراسة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لمجموع الودائع على معدل العائد على الموجودات (ROA) في المصارف الإسلامية الأردنية.



الراغبين في تعظيم ثروتهم والباحثين عن المصادقية الشرعية.

### ثانياً: التوصيات.

- بناءً على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، فقد اقترحت التوصيات الآتية:
- ١- حث إدارات المصارف الإسلامية للعمل على إيجاد علاقة تكاملية تنموية تربط بين مصادر أموالها واستخداماتها، بالاعتماد على توظيف واستغلال أموال المودعين (المصادر) في أوجه استثمارية (استخدامات) تعود بالنفع على المجتمع وعلى المصرف وعلى العملاء، مما يعزز فرصها في البقاء والاستمرار والنمو والتطور في سوق الصناعة المصرفية ككل.
  - ٢- على المصارف الإسلامية القيام بنشر التفاصيل المتعلقة بالودائع الائتمانية (الجارية) والاستثمارية وكذلك آليات احتساب العوائد والأرباح ضمن بنود خاصة في التقارير السنوية، عملاً بالمبادئ الاقتصادية والشرعية لاستقطاب المزيد من الودائع.

### الهوامش.

- (١) سليمان، محمد جلال، الودائع الاستثمارية في البنوك الإسلامية، موسوعة الاقتصاد الإسلامي، تحرير: رفعت العوضي، تقديم: علي جمعة، ط١، (دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والمعهد العالمي للفكر الإسلامي)، القاهرة، مصر، ٢٠٠٩م، المجلد ٣، ص ١٤.
- (٢) الصيفي، عبد الله علي، والسليم، بدر علي، الودائع الاستثمارية في المصارف الإسلامية: تخرجها، وكيفية توزيع أرباحها، بحث منشور، مجلة دراسات، علوم الشريعة والقانون، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ٢٠١٠م، المجلد ٣٧، العدد ١، ص ٢٠٣ بتصرف.
- (٣) ينظر: أحمد خليل، إسلام فيصل أحمد، أثر الهيكل التمويلي على ربحية الشركات المساهمة العامة الأردنية وعلى سياساتها في توزيع الأرباح -دراسة اختبارية- رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، ٢٠١١م، ص ١٠. والجرجاوي، حليلة خليل، دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، ٢٠٠٨م، ص ٦٤.
- (٤) العدوان، ياسر محمود مطلق، العوامل المؤثرة على حجم الودائع في البنوك الإسلامية الأردنية، خلال الفترة (١٩٩٩-٢٠١٢م)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن، ٢٠١٤م.
- (٥) القضاة، حنان أحمد، أثر المتغيرات الخارجية والداخلية على الأداء المالي للمصارف الإسلامية والمصارف التجارية في الأردن "دراسة مقارنة"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية المال والأعمال، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن، ٢٠١٣م.
- (٦) الطراونة، هاني محمد سلمان، أثر النسب المالية في تحديد سياسة توزيع الأرباح النقدية في البنوك الأردنية (٢٠٠٠-٢٠٠٦م)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن، ٢٠٠٩م.
- (7) Sehrish Gu, Faiza Irshad, Khalid Zaman,(2011)," Factors Affecting Bank Profitability in Pakistan, **The Romanian Economic Journal**, XIV, no. 39 March 2011, Retrieved Jan1, 2015, from: <http://www.rejournal.eu/sites/rejournal.versatech.ro/files/articole/2011-02-28/2101/guletal-je39.pdf>.

- (٨) سليمان، محمد جلال، الودائع الاستثمارية في البنوك الإسلامية، موسوعة الاقتصاد الإسلامي، تحرير: رفعت العوضي، تقديم: علي جمعة، ط١، (دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والمعهد العالمي للفكر الإسلامي)، القاهرة، مصر، ٢٠٠٩م، المجلد ٣،

- ص ١٤.
- (٩) الجندي، محمد الشحات، **القرض كأداة للتمويل في الشريعة الإسلامية**، موسوعة الاقتصاد الإسلامي، تحرير: رفعت العوضي، تقديم: علي جمعة، ط١، (دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع و المعهد العالمي للفكر الإسلامي)، القاهرة، مصر، ٢٠٠٩م، المجلد ٣، ص ٢٣٦.
- (١٠) **مجلة الأحكام العدلية**، مرجع سابق، الكتاب السادس في الأمانات، في بيان الاصطلاحات الفقهية المتعلقة بالأمانات، مادة ٧٦٣، ١٣٠٢هـ، ص ١١٣.
- (١١) الطراد، إسماعيل إبراهيم، وعباد، جمعة، **التشريعات المالية والمصرفية في الأردن**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٢م، ص ٨٣-٨٤.
- (١٢) الموقع الإلكتروني للبنك المركزي الأردني متوفر بتاريخ ٧-٧-٢٠١٧ <http://www.cbj.gov.jo>.
- (١٣) عبدالله، وسعيان، **العمليات المصرفية الإسلامية**، مرجع سابق، ص ٣٧.
- (١٤) للمزيد ينظر دراسة: العدوان، ياسر محمود مطلق، **العوامل المؤثرة على حجم الودائع في البنوك الإسلامية الأردنية**، خلال الفترة (١٩٩٩-٢٠١٢م)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن، ٢٠١٤م.
- (١٥) الخماش، لنا محمد إبراهيم، **البنوك الإسلامية بين التشريع الضريبي والزكاة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، ٢٠٠٧م، ص ١٨.
- (١٦) قحف، منذر، **ضمان الودائع في المصارف الإسلامية في الأردن**، بحث مقدم الى مؤسسة ضمان الودائع في المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، الأردن، ٢٠٠٥م، ص ٧٠.
- (١٧) الجندي، **القرض كأداة للتمويل في الشريعة الإسلامية**، مرجع سابق، ص ٢٤٢.
- (١٨) طایل، مصطفى كمال السيد، **البنوك الإسلامية، المنهج والتطبيق**، ط١، دار الوفاء للطباعة والنشر، المنصورة، مصر، ١٩٩٨م، ص ٢٣.
- (١٩) عبدالله، خالد أمين، وطراد، إسماعيل إبراهيم، **إدارة العمليات المصرفية - المحلية والدولية**، ط١، دار وائل للنشر والتوزيع والنشر، عمان، الأردن، ٢٠٠٦م، ص ١٢٥.
- (٢٠) الهيتي، **المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق**، مرجع سابق، ص ٢٥٨.
- (٢١) فهمي، حسين كامل، **الودائع المصرفية - حسابات المصارف**، بحث منشور، **مجلة مجمع الفقه الإسلامي**، والتابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، جدة، السعودية، ١٤١٥هـ، العدد ٩، ص ٥٠٧.
- (٢٢) أبحاث هيئة كبار العلماء (بحث في المعاملات المصرفية)، اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، **مجلة البحوث الإسلامية**، مرجع سابق، ص ٢١.
- (٢٣) ينظر: **قانون البنك الإسلامي الأردني**، قانون رقم (٦٢) مادة رقم (٢)، حسابات الائتمان ١٩٨٥م، ص ٤. شيخ عثمان، عمر محمد فهد، **إدارة الموجودات - المطلوبات لدى المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، دمشق، سورية، ٢٠٠٩م، ص ٤١-٤٢.
- (٢٤) ينظر: شبير، محمد عثمان، **المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي**، ط١، دار النفائس، عمان، الأردن، ١٩٩٦م، ص ٢٦٦. والشرح، مجيد، النواحي الإيجابية في التعامل المصرفي الإسلامي في ظل معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الأول لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية، عمان الأردن، ٢٠٠٣م، ص ٥.
- (٢٥) الشريف، فهد، **الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية**، دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي، بحث مقدم للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، الذي تنظمه كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، والمقام بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة

- العربية السعودية، ١٤٢٤هـ، ص ٩.
- (٢٦) الجندي، **القرض كأداة للتمويل في الشريعة الإسلامية**، مرجع سابق، ص ٢٣٨.
- (٢٧) البعلي، عبد الحميد محمود، الرقابة الشرعية الفعالة في المؤسسات المالية الإسلامية، بحث مقدم للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، الذي تنظمه كلية الشريعة والدراسات الإسلامية والمقام بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٤هـ، ص ٣٩.
- (٢٨) فهمي، حسين كامل، المضاربة المشتركة في المؤسسة المالية الإسلامية (حسابات الاستثمار المشتركة)، بحث منشور، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، والتابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، جدة، السعودية، ١٤٢٢هـ، العدد ١٣، ص ١١٤١.
- (٢٩) بابكر، أحمد عثمان، نظام حماية الودائع لدى المصارف الإسلامية، ط ١، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، السعودية، ٢٠٠٠م، ص ٨١-٨٥.
- (٣٠) العجلوني، البنوك الإسلامية، مرجع سابق، ص ١٩٠-١٩١.
- (٣١) الخاقاني، المصرفية الإسلامية الأسس النظرية وإشكاليات التطبيق، مرجع سابق، ص ٢٢٠.
- (٣٢) قانون البنك الإسلامي الأردني رقم ١٣ لسنة ١٩٧٨ والذي تم إلغاؤه، والقانون الدائم رقم ٦٢ لسنة ١٩٨٥، ليحل محله قانون البنوك رقم ٢٨ لسنة ٢٠٠٠م اعتباراً من ١-٨-٢٠٠٠م، ص ٣١.
- (٣٣) البنك المركزي الأردني، البيانات المالية للبنوك الإسلامية، تعميم رقم (١٠/٢٠١٠٣) تاريخ ٢٠/١٢/٢٠٠٦م، متوفر على الموقع الإلكتروني للبنك المركزي الأردني، <http://www.cbj.gov.jo>.
- (٣٤) الشيخ حسن، ماهر، قياس ملاءة البنوك الإسلامية في إطار المعيار الجديد لكفاية رأس المال، بحث مقدم للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، الذي تنظمه كلية الشريعة والدراسات الإسلامية والمقام بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٤هـ، ص ١٣.
- (٣٥) الأمين، الودائع المصرفية النقدية، مرجع سابق، ص ٢٣٨.
- (٣٦) فهمي، الودائع المصرفية- حسابات المصارف، مرجع سابق، العدد ٩، ص ٥١٧. وينظر: العجلوني، البنوك الإسلامية، أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، مرجع سابق، ص ١٨٦.
- (٣٧) أبو زيد، محمد عبد المنعم، المضاربة وتطبيقاتها العملية في المصارف الإسلامية، ط ١، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، مصر، ١٩٩٦م، ص ٧١-٧٢.
- (٣٨) عبدالله، وسعيان، العمليات المصرفية الإسلامية، مرجع سابق، ص ٨٦.
- (٣٩) شيخ عثمان، إدارة الموجودات- المطلوبات لدى المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية، مرجع سابق، ص ٤٢.
- (٤٠) فهمي، المضاربة المشتركة في المؤسسة المالية الإسلامية (حسابات الاستثمار المشتركة)، مرجع سابق، ص ١١٤١.
- (٤١) عبدالله، و الطراد، إدارة العمليات المصرفية، مرجع سابق، ص ١٥٠-١٥١.
- (٤٢) أبحاث هيئة كبار العلماء (بحث في المعاملات المصرفية)، اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، مجلة البحوث الإسلامية، مرجع سابق، ص ٢٢.
- (٤٣) القرني، الحسابات والودائع المصرفية، مرجع سابق، العدد ٩، ص ٥٤٨. وشيخ عثمان، إدارة الموجودات- المطلوبات لدى المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية، مرجع سابق، ص ٤٢.
- (٤٤) عبدالله، و الطراد، إدارة العمليات المصرفية، مرجع سابق، ص ١٥١.
- (٤٥) شيخ عثمان، إدارة الموجودات- المطلوبات لدى المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية، مرجع سابق، ص ٤٢.
- (٤٦) أبحاث هيئة كبار العلماء (بحث في المعاملات المصرفية)، اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، مجلة البحوث الإسلامية، مرجع سابق، ص ٢٢.

- (٤٦) التقارير السنوية للبنك الإسلامي الأردني للأعوام من (٢٠١٢-٢٠١٦م).
- (٤٧) التقارير السنوية للبنك العربي الإسلامي الدولي للأعوام من (٢٠١٢-٢٠١٦م).
- (٤٩) المطيري، تحليل وتقييم الأداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية، دراسة تطبيقية في قطاع المصارف الإسلامية الكويتية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، ص ١٧-١٨ بتصرف.
- (٥٠) الدعاس، أحمد عبدالله، إدارة الجودة الشاملة وأثرها في تحسين الأداء المالي - دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية الأردنية، بحث منشور، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، ٢٠١٠م، المجلد ٣٧، العدد ١، ص ٩٧.
- (٥١) ينظر: عشي، عادل، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقويم - دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل ببسكرة - رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ٢٠٠١م، ص ٣٥. ودبابش، محمد نجيب، وقدوري طارق، دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة تطبيقية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة، بحث مقدم للملتقى الوطني: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، والمقام بجامعة الوادي، الجزائر، للفترة من ٥-٦ أيار ٢٠١٣م، ص ٧.
- (٥٢) سعيد، بنان محمد، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية - دراسة حالي البنك الإسلامي الأردني وبنك البركة الإسلامي للفترة (١٩٩٢-٢٠٠٣م)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن، ٢٠٠٦م، ص ٤٦-٤٩ بتصرف.
- (٥٣) سعيد، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية، مرجع سابق، ص ٤٦-٤٩ بتصرف. وللمزيد ينظر دراسة: الموسوي، حيدر يونس كاظم، أثر الأداء المالي للمصارف الإسلامية في مؤشرات سوق الأوراق المالية - الأردن والسعودية حالة تطبيقية للفترة (١٩٩٠-٢٠٠٧م)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، ٢٠٠٩م.
- (54) Rashid, Mamunur and Nishat, Ainun (2009). Disparity of Performance Indicators of Islamic Banks: Study on Bangladesh. **International Journal of Business and Management**, Vol 4, No. 8, P55.
- (٥٥) الطويل، عمار أكرم عمر، مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر - دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة - رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، ٢٠٠٨م، ص ١٥.
- (٥٦) سلمان، عماد عبد الستار، استخدام النسب المالية في تحديد العوامل المؤثرة في ربحية المصارف التجارية، بحث منشور، مجلة العلوم الاقتصادية، ٢٠١٣م، العدد ٣٢، المجلد ٨، ص ١٢٢.
- (٥٧) الزبيدي، حمزة محمود، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي، ط ٢، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١٠م، ص ١٧٥، بتصرف.
- (58) Omari, Hamed omar, **Measuring Islamic Banks Efficiency Using Data Envelopment Analysis (DEA) And Financial Ratios (FRA), (2005-2009)**, Masters Dissertation, Yarmouk University, Irbed, Jordan, 2011, p40.

(٥٩) ينظر :

BINTAWIM Samar Saud S (2011). **Performance analysis of Islamic banking: Some evidence from Saudi Arabian banking sector**, Masters Dissertation, faculty of graduate school of Ritsumeikan Asia Pacific University (APU), p 8, Retrieved Feb1, 2015, from :

<http://r-cube.ritsumei.ac.jp/bitstream/10367/2589/1/Bintawim%20Samar%20Saud%20S.pdf>

الطويل، مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر، مرجع سابق، ص ٣٦.

(٦٠) التقارير السنوية للبنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي (٢٠١٢-٢٠١٦م)، والموقع الإلكتروني لبورصة

عمان، متوفر بتاريخ ٧-٧-٢٠١٧م، <http://www.ase.com.jo/ar>

(٦١) التقارير السنوية للبنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي (٢٠١٢-٢٠١٦م)، والموقع الإلكتروني لبورصة

عمان، متوفر بتاريخ ٧-٧-٢٠١٧م، <http://www.ase.com.jo/ar>